“**عندما يعصف المناخ باقتصاد المدينة حوكمة بيئية من أجل تجارة آمنة في بغداد**

**الحوكمة البيئية وأثرها في مواجهة التغيرات المناخية دراسة في تأثيرها على الحركة التجارية في بغداد**

**يشهد العراق، لا سيما العاصمة بغداد، تحديات بيئية متفاقمة نتيجة التغيرات المناخية، أبرزها ارتفاع درجات الحرارة، تزايد العواصف الترابية، وتناقص الموارد المائية.**

**هذه التحولات لم تعد مقتصرة على الجانب البيئي فحسب، بل بدأت تؤثر بشكل مباشر في النشاطات الاقتصادية، وفي مقدمتها الحركة التجارية.**

**وتأتي الحوكمة البيئية كآلية ضرورية لتنظيم العلاقة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، من خلال تفعيل السياسات، المؤسسات، والتشريعات ذات الصلة.**

**تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية الحوكمة البيئية كأداة لمواجهة التغيرات المناخية، وبيان أثرها المباشر وغير المباشر في استقرار الحركة التجارية في بغداد، باعتبارها المركز التجاري الأهم في العراق.**

**الإطار النظري للدراسة**

**مفهوم الحوكمة البيئية**

**الحوكمة البيئية هي النظام الذي تُمارَس من خلاله السلطة البيئية، وتحدد فيه المسؤوليات وتُدار الموارد الطبيعية عبر مشاركة مؤسسات الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.**

**أبعاد التغير المناخي**

**يشمل التغير المناخي تغيرات في درجات الحرارة، أنماط الأمطار، وتكرار الظواهر الجوية القاسية، وله تأثير مباشر على:**

* **البنية التحتية للنقل.**
* **الإنتاج الغذائي.**
* **قطاع الطاقة.**
* **سلوك السوق التجاري.**

**الحركة التجارية وعلاقتها بالبيئة**

**تتأثر الحركة التجارية بالبيئة من خلال:**

* **تعطل سلاسل التوريد بسبب الظواهر المناخية.**
* **زيادة التكاليف التشغيلية (تبريد، نقل، تأمين).**
* **تغير أنماط الاستهلاك المحلي نتيجة الطقس.**

**ثانيًا: واقع التغيرات المناخية في بغداد**

**تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن بغداد تعاني من:**

* **ارتفاع متوسط درجة الحرارة السنوي بمقدار 2.1 درجة مئوية خلال العقدين الأخيرين.**
* **أكثر من 270 يومًا من العواصف الترابية سنويًا في بعض السنوات.**
* **تناقص في مياه نهر دجلة بنسبة تزيد عن 50% بسبب الجفاف والتغير المناخي.**

**التأثيرات المباشرة**

* **تعطيل حركة النقل البري والجوي في أيام العواصف.**
* **تأخير وصول السلع والبضائع.**
* **ارتفاع كلف التخزين والتبريد بسبب الحرارة.**
* **عزوف المستثمرين عن بيئة غير مستقرة مناخيًا.**

**واقع الحوكمة البيئية في العراق**

**الجهات المسؤولة:**

* **وزارة البيئة (محدودية الصلاحيات).**
* **أمانة بغداد.**
* **المحافظات والبلديات.**
* **وزارة التجارة.**
* **غرفة تجارة بغداد.**

**التحديات**

* **ضعف التنسيق بين المؤسسات.**
* **غياب تشريعات مناخية ملزمة للقطاع الخاص.**
* **عدم إدراج المخاطر المناخية في خطط التنمية الاقتصادية.**
* **شح التمويل والدعم الفني.**
* **انقطاع خطوط الشحن من البصرة إلى بغداد خلال موجة ترابية كبرى في 2023 أدى إلى خسائر في المواد الغذائية.**
* **ارتفاع كلفة التبريد في المحلات التجارية أدى إلى زيادة أسعار اللحوم والألبان بنسبة 12% في صيف 2024**

**أثر الحوكمة البيئية على الحركة التجارية في بغداد**

**سيناريوهات التأثير**

| **الحالة** | **غياب الحوكمة البيئية** | **وجود حوكمة بيئية فعّالة** |
| --- | --- | --- |
| النقل التجاري | توقف الطرق خلال العواصف الترابية | نظام إنذار مبكر وتكييف طرق النقل |
| تكاليف التشغيل | ارتفاع تكاليف التبريد والكهرباء | دعم الطاقة المتجددة وتقليل الكلف |
| الاستقرار السوقي | تقلبات في الأسعار وتوفر السلع | تنبؤ أفضل ومرونة في التوريد |
| الاستثمار | هروب الاستثمارات | بيئة مستقرة ومشجعة |

**التوصيات**

1. **تبني إستراتيجية وطنية للحوكمة البيئية تشمل القطاع التجاري وتدمج إدارة المناخ في السياسات الاقتصادية.**
2. **إشراك غرفة تجارة بغداد في وضع خطط بيئية خاصة بالقطاع التجاري.**
3. **تطوير البنية التحتية الخضراء: أسواق صديقة للبيئة، استخدام الطاقة الشمسية، تحسين شبكات النقل التجاري.**
4. **إصدار تعليمات بيئية ملزمة للمؤسسات التجارية الكبيرة تشمل:**
	* **تقارير الأثر البيئي.**
	* **خطط الاستجابة للكوارث المناخية.**
5. **دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر من خلال:**
	* **حوافز ضريبية.**
	* **تسهيلات تمويلية للمشاريع التجارية المستدامة.**
6. **إنشاء منصة معلومات مناخية تربط بين غرفة التجارة، وزارة البيئة، والأرصاد الجوية لتزويد التجار بالإنذارات المبكرة والمستجدات المناخية.**

**الخاتمة**

**أصبحت الحوكمة البيئية ضرورة ملحة لمواجهة تحديات التغير المناخي، لا سيما في مدينة مركزية مثل بغداد التي تشكل قلب العراق التجاري. إن تعزيز الحوكمة البيئية لا يحمي البيئة فحسب، بل يضمن ديمومة الحركة التجارية، استقرار الأسواق، وجذب الاستثمارات. من هنا، فإن تكامل السياسات البيئية والتجارية يمثل الطريق الأمثل لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في وجه التغيرات المناخية المتصاعدة.**